اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	٥٠٠	تفاح مستورد (تحمر)	١٢٥٠
بطاطا	٥٠٠	تفاح مستورد (تصفر)	١٠٠٠
باذنجان	٧٥٠	برتقال مستورد	١٠٠٠
بصل	٣٥٠	برتقال محلي	١٠٠٠
خس	٥٠٠	لالنكي	١٠٠٠
خيار ماء	٧٥٠		
قرنابيط	٧٥٠		

فعاليات الجلسة الثانية لطاولة (المدى)المستديرة

البطاقة التموينية ..الواقع والمستقبل

الجزء الرابع

كتب: محرر الشؤون الاقتصادية

د.باتم الكبيسي

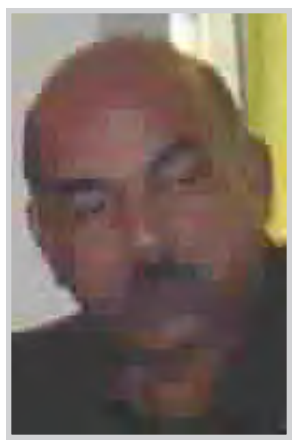

د.ستار البياتي

تخللت جلسة الطاولة تعقيبات ومناقشات عدة، وبعد المداخلة التي تقدم بها الدكتور عبد الرحمن المشهداني تعقيباً على ورقتي عمل الدكتورين الصوري والعاني، تقدم كل من الدكتور ستار جبار البياتي الباحث في مركز دراسات الوطن العربي والدكتور باتع الكبيسي الخبير في وزارة التخطيط بتعقيبين لاحقين علقا فيهما ورقتي العمل، حيث قال الدكتور البياتي:

(مداخلة الدكتور ستار جبار)

لقد ولّدت حرب الخليج الثانية ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية لا حصر لها في العراق، فمن الناحية الاقتصادية، ادت إلى تدهور الاداء الاقتصادي وتراجع معدلات النمو بشكل ملحوظ مقارنة بحرب الثماني سنوات مع ايران، جراء تدمير البنى التحتية، والقضاء على كل مقومات الاقتصاد العراقي، وتراكمت ديونه، وبمرور السنين تضاءلت فرص انعاشه، مما انعكس ذلك سلبياً على مجمل السياسات الاقتصادية الحكومية، التي انعكست بدورها على المجتمع على نحو واضح.

اما من الناحية الاجتماعية، فقد ادت إلى تدهور المستوى المعيشي للمواطنين جراء انخفاض دخولهم الحقيقية، وتدني مستويات قدرتهم الشرائية، جراء الارتفاع المتصاعد في الاسعار، بحيث صارت تلك الدخول لا تلبي ابسط الحاجات الإنسانية الضرورية لادامة الحياة.

لقد كان نظام العقوبات الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الامن رقم (٦٦١)، في ٦ / آب/ ١٩٩٠ ، قاسيا، ونادراً في مجال فرضه على الدول وتطبيقه على ارض الواقع، إذ عانى العراق في ظله من تدهور واضح في مستوى ما تقدمه الدولة من خدمات إلى مواطنيها، لاسيما في المجال الصحي، فقد تزايدت حالات الوفاة لاسيما بين الاطفال دون الخامسة جراء سوء التغذية، وعدم توافر الأدوية اللازمة لمعالجة الكثير من الأمراض، وتشير البيانات إلى تزايد معدل الوفيات الشهري بين الاطفال، ممن تقع اعمارهم دون الخامسة من (١٦٨٥) حالة في عام ١٩٨٩، إلى (٦٤٦٠) حالة في حزيران ١٩٩٦,

ومن اجل عدم تعرض العراق إلى مجاعة حقيقية، فقد اسس نظام الحصص التموينية في ايلول من عام ١٩٩٠، بعد اسابيع قليلة من فرض نظام العقوبات، وحتى في ذلك الوقت عندما كان في وسع الدولة الاعتماد على بعض الخزين الغذائي، فقد زود نظام الحصص هذا (١٣٠٠) سعرة حرارية يوميا للفرد الواحد، وهو اقل كثيرا من حاجة الشخص البالغ إلى الطاقة، فعلى مدى عقد الثمانينيات، وعلى الرغم من الحرب مع ايران، حافظ العراق على مستوى واطئ جداً من سوء التغذية، وبحلول عام ١٩٨٨، كان معدل السعرات الحرارية للفرد في الغذاء (٣٣٤٠) سعرة، وهو يمثل (٢٨٪) مما توصي به منظمة الصحة العالمية للبالغ، وبما ان (٧٠٪) من غذاء العراق كان مستوردا فان العقوبات الاقتصادية القاسية سرعان ما ادت إلى انخفاض هائل في كمية الغذاء المتيسرة وساعد القصف المتواصل للبنى الاساسية العراقية في تقليص حصول المدنيين على الغذاء.

في عام ١٩٩٦، تم اعتماد برنامج (النفط مقابل الغذاء)، ومهما اثير في شكوك حول هذا البرنامج، الا انه جاء إلى حد ما داعما لنظام الحصة التموينية الذي يهدف إلى توفير سلة من المواد الغذائية الاساسية اللازمة لادامة الحياة وباسعار مدعومة من قبل الدولة، إذ ان غالبية الشعب العراقي لا يستطيعون الحصول على مواد البطاقة التموينية بالاسعار السائدة في السوق المحلية، نظراً لارتفاع اسعارها.

وبعد مرور أكثر من عقد على اعتماد هذا النظام، صارت البطاقة التموينية جزءاً من حياة الناس ومعيشتهم، وصار الكثيرون منهم يترقبون الحصول عليها شهريا بفارغ الصبر، في ظل معاناتهم اليومية، حيث تزداد معدلات البطالة وتتدهور مستويات المعيشة، ثم هناك مسألة في غاية الاهمية، إذ اعتاد الناس على مدى عقود طويلة من الاعتماد على الدولة، الامر الذي جعل الدولة راعية بشكل مباشر لكل شؤون المواطنين.

بعد عام ٢٠٠٣، وعلى اثر الحرب تعرضت حياة الناس إلى انتهاكات على نحو صارخ، وتلك حقيقة لا تحتاج إليوم إلى برهان، إذ صارت الكثير من الشؤون التي تهم المواطنين في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة مثار شك ونقاش، طالما ان الدولة تعاني نفسها من اشكاليات كثيرة فقد عجزت عن تقديم ابسط الخدمات في ظل تدهور الظروف الأمنية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، والمحاولات الساعية إلى الغاء ديون العراق التي عليها أكثر من علامة استفهام، وسياسة دعم الاسعار التي لا تجد لها جدوى في ضوء تلك التوجهات.

ان الزيادة في سكان العراق منذ بداية تطبيق هذا البرنامج، وكذلك الزيادة في أسعار المواد الغذائية المستوردة ادت إلى زيادة في الاعباء المالية التي لا تتحملها موازنة الدولة، حيث قدرت وزارة التخطيط هذه الاعباء الخاصة بالبطاقة التموينية بحوالي (٤,٦) مليار دولار سنويا، وقد وجدت الدولة ان هذه الاعباء يمكن ان تكون سببا مباشرا في التوجه نحو سياسة الغاء الدعم، دعم أسعار المواد الغذائية التي تدخل ضمن مفردات الحصة التموينية، ودعم أسعار المشتقات النفطية، ولذلك فانها بدأت بالاثنين معا، فمنذ ثلاث سنوات لم يستلم المواطنون حصتهم الشهرية من المواد الغذائية كاملة، كما اعتادوا على تسلمها لاكثر من عقد مضى، كما ان الدولة اقدمت في ١٨ تشرين الاول ٢٠٠٥، على رفع أسعار المشتقات النفطية، وعلى الرغم من كل تصريحات المسؤولين في هذا المجال، الا ان الوقائع تشير إلى ان النية تتجه نحو زيادات جديدة في الاسعار، والى مزيد من الغاء الدعم، لاسيما المباشر منه الذي يتعلق بالموضوعية معا.

ان الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، يعرفون حق المعرفة ان تلك الإجراءات تجيء اليوم في ظل شروط مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ونادي باريس، حيث تتفق اهدافهما السياسية والاقتصادية معا في هذا المجال، فلا شطب لديون نادي باريس الخاصة بالعراق، ما لم يعمد إلى اجراء الاصلاحات الاقتصادية، وبالتالي فان عبء تلك الاصلاحات سيتحملها المواطنون من ذوي الدخول المحدودة، ، أو الذين ليس لهم دخول اصلا، وفي ظل تفاقم مشكلة البطالة التي تصل نسبتها إلى (٥٠٪) وتزايد الفقر بنسبة (٦٠٪) ، كيف يمكن نجاح هكذا اصلاحات؟

واذا كانت الحصة التموينية توزع على المواطنين كافة، وكانت الأسواق المركزية مثلا في عقد التسعينيات تبيع بعض السلع الاستهلاكية إلى الموظفين، وتقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتجهيز المواطنين الاخرين بالمواد الغذائية، فكيف سيكون عليه الحال في حالة الغاء الدعم المذكور وعدم وجود الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية؟

لقد كان نظام العمل بالبطاقة التموينية . إلى حد ما . ناجحاً، على الرغم من كل الملاحظات والانتقادات الموجهة اليه، حيث تطورت تلك التجربة، ونضجت من خلال مجموعة من الملاحظات الايجابية، نذكر منها على سبيل المثال:

١, استحداث بعض الدوائر المتخصصة في هذا المجال، وتطور الكادر الإداري للقيام بمهامه الوظيفية في وزارة التجارة من حيث التجهيز، ومتابعة التغيرات السكانية، وكيفية التعامل مع وكلاء الحصة التموينية وغيرها.

٢, ادخال الحاسب الآلي بجميع محافظات العراق لتدقيق اسماء وهويات المشمولين بالحصة التموينية، وهم جميع السكان، على مستوى الفرد والاسرة.

٣, قيام منظمة الغذاء العالمي بعمليات تدقيقية للمواد والمستلمة بموجب مذكرة التفاهم ومتابعة عمل وزارة التجارة بهذا الشأن.

٤, إيجاد آلية لتوزيع المواد الغذائية لمنطقة كردستان العراق باشراف منظمة الغذاء العالمي وبالتنسيق مع وزارة التجارة.

٥, قيام الوكلاء (وكلاء الحصة التموينية) وحسب المناطق بمتابعة التغيرات التي تحصل في العائلة العراقية وابلاغ مراكز التموين عنها بشكل متواصل.

لذلك نجد اليوم، انه من الصعوبة بمكان الاقدام على اجراءات من شأنها الحاق الأضرار بالمواطنين وبمستواهم المعيشي، واذا كانت وزارة التخطيط ترى ان تدني المستوى المعيشي للمواطنين وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار والامان جميعها عوامل تدعو الدولة إلى عدم المساس بنظام البطاقة التموينية حاليا، فانها تؤكد ان ذلك لا يمنع من توجيه هذا النظام نحو الفئات الفقيرة المستهدفة، بدلا من منح الدعم لجميع أفراد المجتمع، الا ان الوزارة المذكورة من ناحية ثانية لم تحدد هذه الفئات، من سيشمل تحديداً بنظام الرعاية الاجتماعية؟ وهل سيشمل الموظفون الحكوميون بها، أم ماذا؟ وما هي آلية التوزيع؟ وكيف سيتم تحديد اولوياتها؟ وماذا عن الفساد الإداري الذي قد يقوض عمل أي آلية ناجحة؟ وهل الوقت مناسب لهكذا اجراءات؟

من الصحيح القول ان الدخول قد ازدادت بالنسبة لمنتسبي الدوائر الحكومية، ولكن هل تحسن المستوى المعيشي في ظل ارتفاع الاسعار لاسيما على اثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية؟ وهل تحسن مستوى (٤٠٪) من الشعب العراق فعلا في ظل نسبة فقر (٦٠٪)؟

ان مثل هذه الإجراءات يمكن اعتمادها عندما تتحسن الظروف الأمنية، ويتحسن مستوى الخدمات وتقل معدلات البطالة، ويصار إلى خطوات جادة حقيقية في مسألة اعادة الاعمار، وشعور المواطنين ان حياتهم قد جري عليها تغيير ايجابي حقيقي، وان فرص العمل متاحة، كما ان فرص العيش بكرامة قد تحققت بشكل واضح وملموس، ولا داعي للتذرع بالاصلاحات الاقتصادية بعيدا عن حقيقة الشروط المفروضة من قبل المنظمات الدولية ونادي باريس.

(مداخلة د. باتع)

تعد تجربة البطاقة التموينية من المواضع المهمة للسلع الاستهلاكية للمواطن العراقي باعتبارها جاءت نتيجة لعوامل وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، فالبطاقة التموينية لها جانبان احدهما ايجابي يتمثل في سد حاجة فئات واسعة من المستهلكين من المواد الغذائية الاساسية، وسد النقص في تغطية كلف الحصول عليها من السوق باسعار مرتفعة مقارنة باسعارها بالبطاقة التموينية ، اما الجانب السلبي فيتمثل بسياسة الدعم الحكومي حيث يمثل عبئا كبيرا على موازنة الدولة والذي قدرت نسبته (٢١,١٪) من مجموع الانفاق العام للدولة. ومن هذا المنطلق لي بعض الملاحظات على الورقتين المقدمة من قبل الدكتور ماجد الصوري والدكتور ثائر العاني وفيما يلي الملاحظات التي ارتأيت طرحها في هذه الندوة:

١, كان من الاجدر بيان اهمية هذه البطاقة عبر جدول يظهر لنا بالارقام الكمية الموزعة لحصة الفرد الواحد مضروبا باسعارها المدعومة من الدولة مقارنة باسعارها في السوق الموازية لكي تتجلى لنا الحقيقة كونها تمثل (٦٥٪) من قيمة الاستهلاك بالنسبة للاسرة العراقية.

٢, بيان الدافع الحقيقي لالغاء البطاقة التموينية تدريجيا من قبل الحكومة وما هو التعويض الذي سيحل مكانها خاصة ان أسعار السوق الموازية الحالية تمثل حالة من الدعم للمستهلك العراقي اذا ما قارنا أسعار السوق الموازية في حالة الغاء البطاقة التام واسعار السوق الحالية.

اولا: الملاحظات الشكلية على الورقة المقدمة من قبل الدكتور (ماجد الصوري) هي ما يلي:

١, الورقة ركزت على الجوانب السلبية فقط وهاجمت تطبيقاتها واعطت حلولا مطروحة ومعروفة دون التدخل في حل المشكلة بشكل سليم أو بديل عن المطروح.

٢, كيف يمكن تفعيل أو تطوير الزراعة في العراق لكي تسد حاجة العراقيين من البطاقة التموينية ثم كيف نستطيع زيادة الانتاج الزراعي بعد الذي حصل من فتح الحدود امام الاستيرادات الغذائية دون رقيب.

الملاحظات الرئيسية:

١, البطاقة التموينية لم تتحقق عن فكرة النفط مقابل الغذاء والدواء. حيث لجأت الحكومة إلى البطاقة التموينية في اواخر عام ١٩٩٠ نتيجة الحرب التي تم التهيؤ لشنها على العراق ، ومن ثم فرض العقوبات الدولية في ايلول عام ١٩٩٠، اما فكرة النفط مقابل الغذاء والدواء فقد، دخلت مرحلة التنفيذ في عام ١٩٩٦ بعد تزايد الضغوط الدولية على الامم المتحدة لرفع الحصار الاقتصادي وما أدى اليه من تدهور في معيشة وحياة العراقيين.

٢, اما فيما يتعلق بالقول ان البطاقة التموينية يمكن ان تكون حافزا لتفعيل الاقتصاد العراقي، بالرغم من بعض سلبيات البطاقة التموينية والتي ترتبط بشكل رئيسي بمشاكل الفساد الإداري، فان البطاقة لعبت دورا مهما في الحفاظ على متوسط معاشي كان من الممكن ان تتحول إلى مجاعة فعلية بدونها.

٣, اما الغاء أو تقليص مكونات البطاقة التموينية في الظرف الحالي الذي يتصف بارتفاع مستويات البطالة والتضخم النقدي سوف تكون له اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الاقل في الامد القصير لذا يجب اعتماد التدريجية وفهم معطيات الواقع في أي جزء للالغاء أو تقليص مكونات البطاقة.

٤, ان البطاقة التموينية لها دور مهم في كبح الضغوط التضخمية، في حين جاء في الورقة ان البطاقة التموينية لها اثر سلبي على الاقتصاد الوطني.

٥, ان ضعف القطاع الزراعي والصناعي لا يعود إلى تطبيق البطاقة التموينية بل إلى مشاكل عديدة أخرى يعاني منها الاقتصاد العراقي مثل تدهور البنية التحتية والكهرباء خاصة والمنافسة الخارجية بعد تبني سياسة تحرير التجارة وكذلك مشاكل التمويل وغيرها.

٦, ان اللجوء إلى البطاقة التموينية حيث لجأت لها السلطات اصلا لعدم كفاية الانتاج المحلي بسبب مشاكل الضعف للقطاعين الصناعي والزراعي وليس بسبب اخر كما جاء في الورقة.

٧, جاء في الورقة اللجوء إلى مؤسسات المجتمع المدني، ان اقتراح اللجوء إلى المنظمات المدنية لتامين مكونات البطاقة التموينية يكتنفه الكثير من الصعوبات والمساوئ في ظل الظروف الحالية لما تعانيه المنظمات المدنية من عدم الفاعلية والنضوج ومساوئ الفساد الإداري والمالي لذلك فان الايفاء مع الدور الحكومي لا يزال مهما.

٨, ان القول كما جاء في الورقة بانه قد حصل تطور في متوسط دخل الاسرة، لا بد ان يشير إلى انه قد حصل ارتفاع في مستويات الدخول في السنوات الاخيرة، ولكن رافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى تخفيض الدخول الحقيقية وهناك ايضا مستوى مرتفع من البطالة حيث لم يحصل تطور ملموس في تحقيقها.

ثانيا: الملاحظات على ورقة الدكتور (ثائر العاني) وهي:

١, جاء في الورقة (ص٥) ان تعويم سعر الصرف قد يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة (عوامل العرض والطلب) وبالتالي ارتفاع الاسعار عموما (وخاصة الاستيرادات)، ان التعويم لا يؤدي إلى التضخم بسبب الغاء الدعم إذ لا توجد علاقة بين التعويم والغاء الدعم.

٢, جاء في الورقة (ص١٠) الحديث عن معدلات التضخم يستند إلى مقارنات قديمة (مقارنة ١٩٩٢ بعام ١٩٨٩) حيث كانت مشكلة التضخم في بدايتها في حين بلغت معدلاتها ذروتها وتحولت إلى التضخم الجامح في السنوات اللاحقة وخاصة عام ١٩٩٥,

٣, جاء في الورقة الفقرة (٦) (ص١٤) هناك استقرار في سعر الصرف مع اتجاهات طفيفة في تغيراتها، هناك حقيقة بان الاقتصاد العراقي حاليا لم تعد الاسعار مرتبطة باسعار الصرف بل بعوامل أخرى، وخاصة عجز العرض مقابل الطلب وسياسات تقليص الدعم الحكومي.